

الدور السياسي والاقتصادي لليهود في عصر محمد علي 1805-1848

**The political and economic role of the Jews in the era
of Muhammad Ali 1805-1848**

- الدكتور: مراح هادي

مخبر التاريخ المحلي والذاكرة الجماعية والمقاربة الجديدة
جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة

- ملخص:

خلال القرن التاسع عشر شهدت الطائفة اليهودية في مصر تطورا وازدهارا في عدة مجالات منذ تولي عائلة محمد علي حكم البلاد (1805-1848م)، وذلك من خلال الرعاية الحكومية، كما شجع تسامح محمد علي و اهتمامه بتحديث مصر، على قدوم اليهود بأعداد كبيرة والاستقرار في مصر. ومن الملاحظ في هذا السياق: أن اليهود في مصر الوافدين منهم أو المقيمين فيها ظلوا يعتبرون أنفسهم أجانب، رغم الامتيازات الكثيرة التي منحها لهم محمد علي.

- الكلمات المفتاحية: مصر، اليهود، محمد علي، اليهود، أهل الذمة.

Abstract;

During the 19th century, the Jewish community in Egypt experienced development and prosperity in several areas, especially since the reign of the Muhammad Ali family (1805-1848 AD). Several factors had contributed to favour such a development, in particular; the tolerance of the new rulers and their plan to modernize their country. This encouraged the massive influx of new Jews and their settlement in Egypt. However, it is striking that the Jews of Egypt, all together (whether they are former residents, or newly arrived), continue to consider themselves as foreigners, despite the many privileges granted to them by Muhammad Ali and his heirs.

- Keywords: Egypt. The Jews. Muhammad Ali. Dhimmis.

المقدمة:

ما زال موضوع اليهود في مصر إبان العهد العثماني في الفترة الممتدة (1805-1848م)، من المواضيع التي لم تعط حقها من الدراسة والبحث من قبل المؤرخين، وإن وجدت بعض الدراسات حول دور اليهود خلال عهد محمد علي باشا، إلا أنها أهملت العديد من الجوانب الأخرى المتعلقة بهذه الطائفة، ومنها الجانب الاقتصادي، وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة، محاولين من خلالها الكشف عن الدور الاقتصادي والسياسي الذي لعبه اليهود في الحقبة الممتدة من 1805 إلى غاية 1848. وذلك من خلال الرعاية الحكومية، كما شجع تسامح محمد علي واهتمامه بتحديث مصر، على قدوم اليهود بأعداد كبيرة إلى الاستقرار في مصر. ومن الملاحظ في هذا السياق: أن اليهود في مصر الوافدين منهم أو المقيمين فيها ظلوا يعتبرون أنفسهم أجنب، رغم الامتيازات الكثيرة التي منحها لهم محمد علي.

تتمحور إشكالية الدراسة حول طبيعة الأدوار التي قام بها اليهود في ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها مصر إبان عصر محمد علي باشا. وإلى أي مدى كانت هذه الأدوار مؤثرة بالسلب أو الإيجابي على التطور السياسي والاقتصادي في مصر؟

1. الدور السياسي لليهود:

إذا ما حاولنا التعرف على الدور الذي أداه اليهود في الحياة السياسية المصرية، سنكتشف أن اليهود لم يتدخلوا في الأمور السياسية كطائفة، وإنما كان لهم - كأفراد - دور لا يقل خطورة عن دورهم الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى حرصهم على عدم الظهور في المسرح السياسي كطائفة، فمن المعروف أن مصر حافلة بقوى سياسية عديدة ومتناقضة، كان من أبرزها الأسرة العلوية الحاكمة، وسلطات الاحتلال الفرنسي الذي كان يتنافس مع بريطانيا في السيطرة على مصر، ولذلك كان انضمام الطائفة اليهودية بصفة رسمية أو علنية إلى أي من هذه القوى المتصارعة يكسبها كراهية القوى الأخرى وعداءها، ومن هنا كان حرص الطائفة اليهودية على عدم التورط في المسائل السياسية المصرية، والتزامها بصفة الحياد الواضح من جميع القوى السياسية.

ومن ناحية أخرى كان عدد من أفراد الطائفة - كما سوف نرى - حاصلًا على جنسيات أجنبية، أو بلا جنسية، وهو ما لم يكن يسمح لهم بالقيام بدور فعال في

السياسة المصرية، وفضلا عن ذلك، كانت المصالح الاقتصادية لهذه الطائفة تفرض منها عدم تورط نفسها في المشاكل السياسية. لكل هذه الاعتبارات كان من الأفضل بالنسبة للطائفة اليهودية أن تمارس دورها في الحياة السياسية من خلال بعض أفرادها، حتى تستطيع التبرؤ من نشاطهم متى أحست بالخطر، ومتى وجدت أن هذا النشاط يؤدي إلى الإساءة لعلاقتها بأي من القوى السياسية في مصر (محمود، 1969، صفحة 72).

ومن يطلع على تاريخ الطائفة اليهودية في مصر سيجد أن بعض أفرادها لعبوا مع حكام مصر دور يهود البلاط، وهو الدور الذي قام به اليهود في أوروبا ممن كانوا يقومون بعمليات إقراض الحكام، ويعملون كوكلاء للبلاط، ويلتزمون بجمع الضرائب، ويعملون في الصيرفة، وقد استطاعوا من خلال هذا الدور أن يوطدوا علاقتهم بحكام مصر (محمود، 1969، صفحة 72).

ومنذ تولي محمد علي الحكم في مصر أعطى مساحة أكبر لأجانب في إطار مشروعه التحديثي، ويذكر لمحمد علي أنه فرض حمايته على اليهود وحذر الأهالي من الاعتداء عليهم بسبب اتهامهم بالتعاون مع الحملة الفرنسية، وفي نفس الوقت أسس المحاكم المدنية وأعطى الحق لليهود للتقاضي أمامها، كما أسس مجالس البلديات وعين بعض اليهود أعضاء فيها، ورغم ذلك فقد شكك بعض المؤرخين اليهود أمثال ميخائيل فنتر في حقيقة نظرة التسامح التي كان يتمتع بها محمد علي تجاه غير المسلمين ومنهم اليهود، فقد أورد فنتر في دراسة له عن اليهود وعلاقتهم بالسلطنة، أن محمد علي أمر بشنق أحد الصيارفة اليهود، من ضمن الصيارفة الذين خرقوا العملة لردع باقي الصيارفة (الظاهر، 2000، صفحة 17).

ومع ذلك نجد احدي الجرائد اليهودية المصرية تشيد بموقف محمد علي عندما أقرت بأنه لم يمارس التعصب ضد اليهود، ودلت على ذلك في أمره عام 1828م بإبقاء صراف المواشي اليهودي لأنه في المقام الأول مصري، وأن قرار العزل أصدره يخص الأرمن والروم غير المصريين، أما المسلمون والأقباط واليهود فهم مصريون (الظاهر، 2000، صفحة 18).

وفي سنة 1826م أنشئت في القاهرة محكمة تجارية منحها الوالي حق الفصل في جميع النزاعات التجارية بين الذميين أنفسهم، وتبحث المحكمة جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها حتى حسابات المدينين للحكومة، أما أعضاء المحكمة فيختارون من بين

أفراد الشعوب المختلفة التي استقر بها المقام في مصر، وهذه الأعضاء من بينهم اثنان من اليهود (محمود، 1969، صفحة 72).

وحتى أثناء تجهيز محمد علي لحملاته على الشام في الثلاثينات، عرض عليه آل روتشيلد قرضا قيمته أربعة ملايين جنيه بضمان الجمارك، وكانت شروطها مجحفة وظالمة وفيها استغلال سيء للظروف (ريفلين، 1968، صفحة 193). وقد اعتمد القناصل على اليهود في مجال الترجمة، ولعب المترجمون اليهود دورا بالغ الأهمية فكانوا يتحدثون نيابة عن القناصل الأجانب، وكانوا يتفاوضون مع موظفي الجمارك الذين كان بعضهم من اليهود، وكان لكبير المترجمين اليهود نفوذ كبير إذ كان يشارك في كل العمليات التجارية الدولية (سطمبولي، 2000، صفحة 163).

وكان محمد علي يحتاج إلى هؤلاء التجار اليهود في تصدير محاصيله الزراعية إلى الأسواق الأوروبية بعد أن فشل في محاولاته لبيعها للمستهلكين داخل الدول الأوروبية (الحته، 1958م، صفحة 317).

وفي عام 1836م، بدأ المرض يرهق محمد علي فنصحته الأطباء ببناء قصر على البحر، فأمر ببناء ذلك القصر، في نفس المنطقة التي نزل بها اليهود عندما جاءوا من رشيد والقاهرة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى الإسكندرية، وأصبح قصره قريبا من المعبد اليهودي "النبي إيلياهو".

وأثناء إحدى جولاته للنقاهة كان يمر بجوار أطلال المعبد، الذي هدمه نابليون منذ 36 عاما، فأراد أن يتعرف على ما يدور بداخل هذه الأطلال ولماذا لم يقم اليهود بإعادة بنائه، فالتقى بإبراهيم سلامة، وأبرامينو تلكه، وفوا الإسكندراني، في حدائق الجيبارة وسألهم إن كانوا فقراء لا يستطيعون بناء المعبد، فأجابوا بأنهم يستطيعون بناء المعبد بدعمهم لهم، فقال لهم إن لم تقوموا ببنائه فسوف أبنيه على نفقة الحكومة، وفهموا من أنه سيقدم دعما ماليا وعلهم البناء فقط، فأخبروا الحاخام الأكبر سالومون حزان بما دار مع محمد علي، فقام الحاخام الأكبر بجمع كل اليهود، وقسمهم إلى أربعة مجموعات، تقوم كل مجموعة بالعمل أسبوعا مجانا، ولكون العمل مجاني لم يستمر مشروع البناء وتوقف منذ بدايته (Taragan, 1932, p. 30). وفي السادس والعشرين من شعبان عام 1255هـ (4 نوفمبر 1839م) أعلن السلطان عبد المجيد

(1255-1277هـ/1839-1861م)، التنظيمات العثمانية الخيرية، المعروفة بخط شريف كلخانة (مرسوم كلخانة الشريف، نسبة إلى المحل الذي أعلنت فيه التنظيمات في ميدان كلخانة). التي تقتضي تغييراً جذرياً في مؤسسات الدولة، وعدم التفرقة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، على أساس مذهبهم أو انتمائهم القومي، كما أقر حرية ممارسة الشعائر الدينية لكل المذاهب.

وفي عام 1839م زار سير موسى مونتفيوري (1784-1885م) مصر، وهو رئيس الطائفة اليهودية في إنجلترا وكان عمدة لندن، وقابل محمد علي، ودار موضوع المقابلة حول هجرة اليهود إلى فلسطين. فقد طلب موسى مونتفيوري من محمد علي الحصول على امتياز لاستئجار أجزاء من أرض فلسطين لمدة خمسين عاما معفاة من الضرائب، يقيم فيها اليهود المهجرين من شرق أوروبا، والسماح بإرسال الخبراء لتدريبهم على الأنشطة الزراعية والصناعية التي يحتاجونها، وتعهده مونتفيوري في حال موافقة محمد علي بأن ينشئ شبكة من البنوك البريطانية في المدن الرئيسية في مصر، وسوريا وفلسطين (Landau, 1969, p. 17).

فكان رد محمد علي شخصيا أنه يتفهم مشاعر اليهود ويتعاطف مع مشاكلهم في أوروبا، ولكنه لا يملك سلطة اتخاذ القرار بمفرده، إذ يجب الحصول على موافقة السلطان أولا. عندئذ فهم مونتفيوري أنه غير متحمس، لأنه ليس بالشخص الذي يرجع إلى السلطان في الأمور التي تهمه، وانتهى الأمر إلى شراء مونتفيوري لبعض الأراضي في المناطق المجاورة ليافا والقدس وصفد، وإقامة مزارع صغيرة عليها (محمود أ، 1984، صفحة 60).

في العام التالي لأول زيارة لمونتفيوري لمصر، وتحديدًا في فيفري 1840م حدثت حادثة قلبت أوضاع اليهود في مصر والشام رأسًا على عقب، ووضعت اليهود في دائرة الضوء. فقد اختفى الأب (توما) توماس (Thomas) وهو من أصل سرديني حاصل على الجنسية الفرنسية وخادمه الخاص. واتهم ستة عشر يهوديا في هذه الجريمة، ثمانية اشتركوا في قتل الأب توما وهم داود، وهارون، وإسحاق، ويوسف هراري، ويوسف لينيوده، والحاخام موسى أبو العافية، والحاخام موسى نجور يوا، وحلاق اسمه سليمان. وثمانية اشتركوا في قتل خادمه وهم ماهر، ومراد، وأصلان، ومناحم فراحي،

وهارون إسلامبولي، وإسحاق دي بيتشوتو، ويعقوب أبو العافية، ومراد الفتال (Fargeon, 1938, p. 162).

وقف القنصل الفرنسي في دمشق "راتي منتون" ضد اليهود واتهمهم بقتل الأب توما وخادمه ليأخذوا دماءهما ويصنعوا منها قربان عيد الفصح، وتم القبض على القتلة بتسلسل اعترافاتهم على بعضهم البعض. قدم القنصل النمساوي "ميرلاتو" احتجاج رسمي ضد ما يحدث لليهود، رغم مقاطعة كل من يعرفه له فور موقفه ذلك، وحتى أنه لم يتمكن من مغادرة منزله خوفاً على حياته (Taragan, 1932, pp. 31,32).

وتزامنت القضيتان مقتل الأب توما، والحرب السورية في الصحافة، وهيجت الرأي العام هناك، مشجعة السياسة الغربية تجاه استغلال الضائقة اليهودية والاستفادة من هذه الظروف (Fargeon, 1938, p. 162).

وكانت الدول الأوروبية تستحين الفرص للإيقاع بمحمد علي وتحطيم إمبراطوريته التي كونها في مصر والشام والسودان والحجاز، وقام أدولف كريمية المحامي وزعيم اليهود في فرنسا، بتحريك الرأي العام الأوروبي بالصحافة والدعاية التي تولتها الجهات اليهودية في الغرب. ورفع قضية على محمد علي يتهمه فيها بالمسؤولية عن ضحايا هذه الفتنة من اليهود، ودعا بين يهود ومسيحيين الإنجليز إلى اجتماع في لندن لتأييد الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه الشعب اليهودي وأمانيه في العودة إلى فلسطين، وقرروا إرسال بعثة تحقيق يهودية إلى الشرق الأدنى برئاسة موسى مونتفيوري وأدولف كريمية (العزیز، 2000م، صفحة 478).

وأرسلت الملكة فيكتوريا في طلب مونتفيوري لتهنئته على مهمته، وأعلنت له عن تأييدها ومساندتها له، واعدت له سفينة ملكية أوصلته إلى المياه الإقليمية (Taragan, 1932, p. 33).

وقد أشيع في ذلك الوقت ميل الملكة فيكتوريا إلى اليهود لأنها تمت نسبها إلى أسرة يهودية ... أم الملكة فيكتوريا تنتمي بأبها إلى أسرة يهودية باسم سيلفلد (Sealfeld) (العزیز، 2000م، صفحة 476).

1.1 موقف يهود الإسكندرية ومحمد علي من مقتل الأب توما:

كان لمجموعة يهود الإسكندرية صلة وثيقة ببريطانيا، وخاصة بعد مجيء مونتفيوري الى محمد علي لتدعيم استقرار العديد من اليهود الأوروبيين المهاجرين الى مصر، حيث نقلوا الدور التجاري الذي كانوا يمارسونه في اليونان في بعض مناطق أوربا الوسطى (كمال، 1999، صفحة 42).

ولقد قام يهود الإسكندرية بالتشكيك في التحقيق الذي أجراه محمد شريف باشا، وأرسلوا عريضة الى محمد علي باشا "طالبوا فيها بالعتف عن اليهود المتهمين في قضية الأب". وقد ذكروا في عريضتهم أن هذه التهمة هي من قبيل البهتان، وقاموا بعد ذلك بتقديم عريضة لتبرئة ذمتهم من يهود دمشق، وذلك بعد أن علموا أن الأسرار التي كانت بينهم قد ظهرت بقوة، ولذلك أرادوا إنقاذ أنفسهم من هذه الورطة "فيدفعوا عن أنفسهم هذه الورطة" خاصة وأن الحكومة المصرية قامت بإحضار أكثر من ستين طفلا يهوديا من تلاميذ المدارس وأسكنوهم في القصر في بعض الأيام، وكان الغرض من ذلك ربما تحملهم المحبة التي جبل عليها الآباء والأمهات لأولادهم على إرادة البيت الذي قتل فيه القسيس، وقد تم إخلاء سبيل الأطفال المحجوزين لما ظهرت حقيقة قتل القسيس (حاكم، 1954م، صفحة 45).

وأصدر محمد علي باشا فرمانا الى حاكم دمشق يأمره بالعتف عن المسجونين، فاعترض المحاميان اليهوديان المندوبان عن يهود أوربا (على أن يحتوى فرمان على كلمة العفو، حيث يؤكد هذا حقيقة أنهم أمام العالم وأنه لولا عفو محمد علي عنهم لما حصلوا على حريتهم). وهنا أصدر محمد علي باشا فرمانا ثانيا جاء فيه الأمر بالإفراج عن المسجونين وبالأمان للهاربين من القصاص عند رجوعهم والعمل على ألا يتعدى أحد على اليهود، وكان محمد علي قد اقتنع بالتسامح مع المجرمين اليهود عن طريق المداخلات السياسية والمالية، حيث كان محمد علي في أشد الحاجة الى المال، وأيضا كان في حاجة الى عطف الدول الأوروبية. وهكذا ترددت الإشاعات حول حصول محمد علي على 60 ألف كيس في مقابل تبرئة المتهمين، بالإضافة إلى أن محمد علي كان يريد إرضاء ملكة بريطانيا (كيوان، 1996، الصفحات 76,77). وبالفعل تم الإفراج عن المتهمين، ولم يكن كريمةه يصدق أن كل ذلك قد حدث، وفي فترة وجيزة، ومن شدة فرحته صافح محمد

علي وقال له: "نحن نشعر بالسعادة في هذا اليوم وأن اسمك سوف يتردد في كل المعابد اليهودية بالإسكندرية ولن يمر هذا الشهر حتى يتردد في معابد أوربا ثم في كل أنحاء الدنيا، سيتم مدحك ومباركتك" (Taragan, 1932, p. 38).

وكذلك أولى كريميه اهتماما كبيرا بتحسين الحالة الصحية لأطفال اليهود، لكثرة ما يعانونه من أمراض وخاصة الرمد، كما اهتم بتوفير حاجاتهم الضرورية من ملابس وأحذية وخلافه (Fargeon, 1938, p. 46).

2.1 الفكر الماسوني في مصر:

لقد ساعدت الحملة الفرنسية على نشر الفكر الماسوني في مصر، ففي 1802 تم تأسيس محفل ماسوني، تلاه آخر في 1806م، وكنا تحت إشراف "محفل الشرق الكبير"، ثم توقفا، ثم عادت هذه المحافل للافتتاح في السنوات 1811م، 1812م، 1815م، ولكنها لم تستمر، وكان مصيرها كسابقاتها (Landau, 1969, p. 11).

ونتيجة للتواجد المكثف للأجانب وتنوعهم، وانتشار اليهود بين جنسياتهم، فقد نقلوا معهم أفكارهم الماسونية، وأنشأ اليهود الإيطاليون محفلا ماسونيا في 1830م بالإسكندرية، وبعد ثماني سنوات أسسوا محفلا آخر بالقاهرة، في سرية تامة خوفا من السلطات المحلية. وعلى العكس من ذلك كان اليهود الفرنسيون الذين استفادوا من دعم نظام محمد علي للفرنسيين في مصر، فقد أسسوا في عام 1830م محفلا بالقاهرة يحمل اسم "مينيس"، وفي عام 1840م محفلا آخر تحت رعاية "محفل الشرق الفرنسي" وهو محفل "الأهرام" بالإسكندرية (Landau, 1969, p. 11)، وقد توج بانضمام الكثير من الصفوة الأجنبية في مصر، ومن المسلمين أيضا مثل الأمير حليم بن محمد علي، والأمير عبد القادر الجزائري، وفي عام 1849م أسس الإيطاليون محفلا ثانيا بالإسكندرية (شليش، 1986م، صفحة 211).

ومن تأثيرات الحملة، انتشار فكر جماعة سانسيمون في مصر ثلاثينيات القرن التاسع عشر. ففي نهاية أبريل 1833م جاءت إلى مصر مجموعة من السانسيمونيين المطرودين من فرنسا، بسبب أفكارهم الإلحادية والشاذة جنسيا، واستقبلهم فرديناند دولبس نائب القنصل الفرنسي. وألقوا محاضرة على الأوروبيين المقيمين بالإسكندرية، وقد امتلأت القاعة بالحضور، وشرح السانسيمونيون السبب في حضورهم إلى مصر،

فهي أرض الفراعنة، أرض فرعون وموسى، وأرض النيل، ومن خلالها سيتم قيام اتحاد عالمي بين الشعوب، عن طريق التقريب بين القارات والشعوب وربط بعضها البعض بالطرق المائية وقضوا فترة في استضافة سليمان بك الفرنسي، واستغل سليمان هذه الفترة في تعريف العديد من الموظفين الحكوميين، وتقريبهم من الصفوة كما قدمهم دو لسبس إلى محمد علي وعرض عليه مشروعاتهم بالنسبة لقناة السويس، وأهميته بالنسبة لفكرة السلام العالمي التي يدعون إليها. وزعيمهم هو بروسير انفنتان مهندس متخرج من مدرسة البوليتيكنيك الفرنسية، وخارج حديثا من السجن، جاء مصر لاقتناعه الكامل بأنه الغربي المتحرر "الأب" الذي سيقابل مع شرقية متحررة "الأم"، وستصبح هذه السيدة زوجته ويقومان معا بقيادة "اتحاد الشعوب العالمي"، وقد رأى في المنام أن تاريخ هذا اللقاء هو 1833م (روبير، 1999، الصفحات 101، 102). وفكرة "الأب" و"الأم" فكرة يهودية صوفية، ففي الفكر الديني اليهودي تشبه علاقة الله بالإنسان، كعلاقة الذكر بالأنثى ولذلك فإن الجنس أكثر الأشياء تعبيرا عن الإله (المسيحي، 1998، صفحة 166).

وجاء إنفنتان إلى مصر لتحقيق حلمه اليهودي بالمزج بين الشرق والغرب، عن طريق شق قناة السويس، وكان يحلم بأن يقيم بين مصر العتيقة ويهودا طريقا عبر قناة السويس، بالإضافة إلى اهتمامه بشق طريق مائي آخر في بنما. وكان يقول للسانسيمونين: "هكذا سوف نضع قدما فوق النيل والأخرى فوق. وسوف تمتد يدنا اليمنى إلى مكة، ويغطي ذراعنا الأيسر روما ويستند على باريس" (روبير، 1999، صفحة 103).

وأصدروا مجلة (Moniteur) باللغة الفرنسية بالإسكندرية أثناء وصولهم، فنشروا من خلالها كل أفكارهم على الصفوة المتحدثة بالفرنسية، وركزوا على نشر فكرة السلام بين الشعوب، وخاصة شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط، التي مركزها فلسطين، وروجوا لإمكانية الاتحاد بين الشرق والغرب (روبير، 1999، صفحة 104).

وبعد زيارته للموقع في السويس، واستعداده لتنفيذ المشروع، أحبطه محمد علي عندما رفض من الأساس فكرة إنشاء مجرى مائي دولي يكون مدخلا للأجانب في مصر، ويهدد استقلالها ووجهه محمد علي إلى إنشاء قناطر وسدود على النيل، وبالفعل قاد هذه المشروعات لينان دو بلفوند (روبير، 1999، صفحة 105).

وفي عام 1835م خلص إنفنتان إلى أن مصر لن تتحرر بالفعل إلا بالتخلص من الأتراك، وجعل مصر محمية أوروبية بالتدخل العسكري الإنجليزي - الفرنسي، وفي العام التالي غادر مصر خائب الرجاء والأمل، هو وبعض أتباعه، بعد أن فشل في حفر قناة السويس، والعثور على "الأم"، ومن بقى منهم استفاد به محمد علي في مشروعاته (روبير، 1999، صفحة 107).

ومع أن عدد السانسييمونيين في مصر لم يتعد الستين فردا، إلا أنهم كانوا منبوذين في أوروبا، واتصالاتهم محدودة في مصر بالصفوة المتحدثة بالفرنسية، إلا أننا نجد أن أفكارهم قد أصبحت حقيقة واقعة، فالعلمانية والإلحاد انتشرا في أوروبا، وتم حفر قناة السويس وقناة بنما، مما يعني أن المخطط البروتستانتى (التحديث العلماني) الاستعماري لزرع اليهود في فلسطين وارتباطه بمصر أصبح أمرا محتوما والانهاء منه مسألة وقت. كما تعرف رفاة الطهطاوي وأدهم بك على أفكارهم أثناء إقامتهم في باريس، وبعد عودته وتأسيسه لمدرسة الألسن، وضم معهم بعض السانسييمونيين (السكري، 1985، الصفحات 102,103).

كذلك ارتبط الفكر الاشتراكي في جزئيته منه بالفكر الاستعماري، وظهر اصطلاح الاشتراكية الاستعمارية، الذي يؤيد أتباعه الفكر الاستعماري الغربي، وخاصة لأسيا وإفريقيا، وأن هذا الغزو الاستعماري من أرق طبقات البشر، سوف يقضى على التخلف الذي يعاني منه الملونون، وكان من أبرز دعاة هذا الفكر السانسييمونيون الذين أيدوا احتلال فرنسا للجزائر، وهولندا لاندونيسيا. وكانوا يؤمنون بأن رسالة الاستعمار الغربي هي تمدين (علمنة) الشرق، وتكوين "مدينة عالمية شاملة" تتحقق بالنشاط التبشيري والدعاية (المسيري، 1998، الصفحات 191,192).

2. الدور الاقتصادي لليهود:

إن مجيء محمد علي إلى عرش مصر عام 1805م لم يكن نقطة تحول في تاريخ البلاد فحسب، وإنما كان نقطة تحول مهمة في تاريخ الطائفة اليهودية، فقد كان لمحاولاته الرامية لبناء مصر الحديثة، علاوة على ما اشتهر به من تسامح ديني، أثر في اجتذاب أعداد كبيرة من الأجانب إلى البلاد بحثا عن فرص جديدة للعمل والاستثمار، وكان جانب كبير من هؤلاء الأجانب من اليهود (نصار، 1986، صفحة 2).

1.2 التجارة الداخلية والخارجية والحرف المهنية:

كان من أبرز السمات الاقتصادية للمجتمع اليهودي، وجود هوة شاسعة بين معظم اليهود الذين كانوا يعيشون في حالة لا مثيل لها من الفقر والذين كانوا يعتمدون في معيشتهم على التبرعات، وبين الأقلية التي كانت تعيش بالمقابل في حالة لا مثيل لها من الثراء الفاحش، والتي كانت تحظى بمكانة خاصة لدى السلطة. وضمت هذه الشريحة الفقيرة الباعة الجائلين والخياطين، وهؤلاء الذين عملوا بالصرافة والذين تعرضوا في كثير من الأحيان إلى النهب، وفي المقابل فقد ضمت الشريحة الأخرى اليهود الذين يعملون في الجمارك والعاملين في البنوك، وكبار التجار الذين لعبوا دورا مهما في حياة مصر الاقتصادية.

وفي إطار بدايات الحداثة في مصر، شهد تزايد قوة ارتباط مصر بالدول الأوروبية المختلفة، وطرأ تطور ملموس على أوضاع اليهود الاقتصادية، وقد شمل هذا التطور على وجه الخصوص اليهود العاملين في البنوك، والمشتغلين منهم بالصرافة، وكان من بين مظاهر هذا التطور أنه يحق للتجار اليهود ممارسة أنشطتهم خارج المدن الكبرى، وقد شملت تجارتهم منتجات عديدة من بينها الفواكه، والتبغ، والقطن، والحرير، والمنسوجات، والسك (بيرجولا، 2000م، صفحة 72).

وعلى الرغم من أن البلاد شهدت في عهد محمد علي نهضة صناعية وزراعية وتجارية كبرى أنشئت خلالها الكثير من الصناعات الكبرى على النظام الأوروبي، كما تم التوسع في الإنتاج الزراعي (الحتة، 1958م، صفحة 46)، إلا أن مساهمة اليهود في تلك النهضة كانت محدثمة إذ اقتصر على العمل في الجهاز الإداري للدولة لارتفاع مستوى التعليم بينهم، وإجادتهم اللغات الأجنبية، وعلاوة على ذلك كان منهم العديد من الصناع والمصرفيين والعديد من التجار مثل مصنع السجائر الذي أسسه مندلباوم وهورفيتس (الظاهر، 2000، صفحة 17). جذبت حركة التجارة خارج عالم الحارة (حارة اليهود) اهتمام أصحاب الحرف من اليهود الذين كانوا يبيعون منتجاتهم أو اللذين كانوا يعرضون خدماتهم في الأسواق، والمناطق التجارية القريبة من حارة اليهود، وكان هؤلاء من صناعي السروج والصنادل، والنجارين، وصانعي النحاس، والخياطين والنساجين والصباغين وغيرهم. وأقام هؤلاء في داخل الأحياء التي عرف عن أصحابها الاشتغال في

هذه المهنة، وفي أوساط الجماعات الحرفية التي كان أبناؤها ينتمون إلى طوائف شتى، وكان الحي اليهودي بالقرب من حي الصاغة الذي كان مركزاً للصاغة، وحظي اليهود المنتهون إلى طائفة القرائين في هذا الحي بإعجاب وتقدير السكان لما عرف عنهم من كفاءة ومهارة في الاشتغال بالذهب والفضة (سطمبولي، 2000، الصفحات 161، 162).

فلم يكن لليهود وضع مميز في عصر محمد علي، فقد احتكر المسيحيون التجارة الأوروبية وكان القليل جداً من اليهود الذين يعملون في هذا المجال. وعلى العكس كان لليهود محلات البازارات في المدن الكبرى، وغالبية الذين كانوا يعملون منهم في تجارة التجزئة اشتبهوا بتجارة الفاكهة وخاصة البلح، والدخان، والقطن، والحبر، والملابس. وعملوا في أواخر عهد محمد علي في تجارة السكر. وكانوا أكثر الفئات فقراً، فعلى الرغم من عملهم مع غيرهم من سكان مصر، سواء مسلمين أو مسيحيين أو أجانب بالربا، وخاصة ملتزمي الجمارك والصرافين، إلا أن غالبيتهم كانت مدينة أكثر منها دائنة لفقرهم الواضح. وكان منهم باعة متجولون، وتجار الذهب والفضة. واشتهروا بالعمل في التمويل وتغيير العملات والإقراض والربا، وكان القليل منهم من الأثرياء (Landau, 1969, pp. 9,10).

وان كانت توجد قلة من الأثرياء، فمستوى ثرائهم لا يرقى إلى الأقليات الأخرى، بالإضافة إلى حرصهم الشديد على الاحتفاظ بالمال، وتقديرهم حتى فيما يخص معابدهم الدينية، وأفضل تمثيل لوضعهم في مصر في عصر محمد علي هو ما كتبه البارون دوالكونت في تقريره في 1833م: "... وأما اليهود، فيصيبهم في مصر من المهانة، ويصيبون من المغانم، وما قدر عليهم أن يلقوه في كل بقاع العالم" (شكري، 1948، صفحة 244).

وإن كان في هذا التقرير تحامل شديد على المسلمين في مصر، إذ يساوى معاملة اليهود في مصر كمعاملة اليهود في العالم. لأن اضطهاد اليهود الذي كان يحدث في أوروبا، لم يكن يوجد ما يشابهه في العالم العربي كله، وظلوا طوال عهد محمد علي فقراء وأمنيين ولم يثروا إلا في نهايات عهده. وفي عام 1844م على سبيل المثال، طلب (Landau, 1969, p. 19).

وحتى في تقرير بورنج في نهايات الثلاثينات، تحدث عن اليونانيين والمالطيين وغيرهم من الأجانب، وتجاهل ذكر اليهود (شكري، 1948، صفحة 392).

وكان يسيطر على التجارة في مصر في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر حوالي تسعة وسبعون تاجرا، منهم سبعة عشر نمساويا، وسبعة عشر توسكانيًا، وثلاثة عشر فرنسيًا، وثلاثة عشر انجليزيا، واثنان عشر يونانيا، واثنان من رعايا محمد علي، وواحد من كل ارمينيا، وتونس، وبافاريا، وليفورنه، وسويسرا. وكان من بين هؤلاء التجار تسعة من اليهود، منهم أربعة حاصلون على الجنسية النمساوية وهم: (A. Cesana)، و(G. Ismailam)، و(J. Morpourogo)، و(J. F. Schmeidtberger). وكان كل من سيزانا وإسماعلون من أصحاب رؤوس الأموال والصرافين. والآخرين حاصلون على الحماية التوسكانية، وهم: (Cardoso)، و(Franco)، و(Castro)، و(Rossetti)، وسلامة (شكري، 1948، الصفحات 542، 544).

ويلفت النظر أن الأسعار في أسواق اليهود كانت أعلى من أسعار الأسواق الأخرى، ويذكر موريس فارجيون أن ذلك عائد الى: "أنهم كانوا يخصصون جزءا من الحصيلة ويرسلونها الى المعابد" (Fargeon, 1938, p. 160). بينما يذكر إدوارد وليم لين أن التجار اليهود يدفعون نقودا زائدة، كرشوة للمحتسب حتى لا يذهب الى سوقهم ونفس الأمر مع الوالي يدفعون إليه تقاة للمشاكل (Lane, 1978, p. 545).

وعمل بعض اليهود كأطباء مثلهم مثل المسيحيين، كما كانوا شركاء في إنتاج الحرير والكحول، وكان بعضهم من أصحاب الحانات، أما أثرياء اليهود فقد استثمروا رؤوس أموالهم في صفقات ضخمة، كما كانوا يقومون بجمع الضرائب لصالح السلطات، وأما نساء اليهود فقد اقتصرن أنشطتهن على الحارة اليهودية، ومع ذلك فقد كان بعضهن يقوم بزيارة القصور في الأحيان لعرض ما لديهن من ملابس ومجوهرات على النساء (سطمبولي، 2000، صفحة 164).

وارتبط ظاهرة الزيادة التي طرأت على تعداد اليهود في الإسكندرية بذلك التطور الذي طرأ على ميناء الإسكندرية، وبحالة الازدهار الاقتصادي التي عاشتها هذه المدينة، وكان من بين نتائج هذا الازدهار الاقتصادي هجرة أعداد كبيرة من الصيادين والتجار من رشيد ودمياط والقاهرة، بل ومن بعض البلدان المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط بما فيها إيطاليا واليونان وتركيا إلى الإسكندرية (بيرجولا، 2000م، صفحة 56).

كان معظم المشتغلين بالصرافة في مصر من اليهود يعملون في حي الصاغة، ووكالة الصيارف. وكانت العملات المستخدمة الذهب والفضة، وقد شهدت مصر خلال هذه الحقبة حالة من عدم الاستقرار في قيمة العملات الأمر الذي تزايد ثراء الصرافين. فقد كان استخدام العملات الأوروبية في حركة التجارة الدولية، وفي المقابل كان يتم استخدام العملات المحلية والعثمانية في التجارة المحلية، وكانت قيمتها أقل من قيمة العملات الأخرى، ومعظم الشعب المصري الذي لم يكن بمقدوره دائما تقييم العملة على مظهرها الخارجي، وفي المقابل كانت الصيرافة خبرة لتحديد قيمة العملة الفرنسية والبريطانية وسائر العملات التي كانت تستخدم آنذاك في مصر، وجني الصيرافة مكاسب من الفروق بين قيمة العملة الحقيقية وبين سعر بيعها وشراؤها. وقد عمل عدد من الصيرافة اليهود عند بعض الأعيان، وخاصة الملتزمين (سطمبولي، 2000، صفحة 161).

وكانت توجد في القاهرة إدارة مركزية لشؤون العملات، وكانت تدعى دار الضرب أو دربخانه، وكانت هذه الإدارة تقوم بسك العملات وفقا للأوامر التي كانت تتلقاها من اسطنبول. وفيما يتعلق بالعملات المصرية التي كانت تدعى باره أو نصف فضة فقد كانت تصنع من الفضة، أما الذهب الذي كانت تحصل عليه الدرباخه، فقد كانت تورده إحدى الشركات اليهودية التي كانت تستورده من المغرب أو السودان، وكان الصراف باشى في مصر مسئولا عن الخزنة الحكومية في مصر، وكان من بين اختصاصاته التعرف على قيمة العملات التي كان يتم تحصيلها عبر الضرائب، واحتكر اليهود على مدى سنوات هذه الوظيفة، وقد عمل عدد من الصيرافة اليهود في خدمة بعض الأعيان والأثرياء (سطمبولي، 2000، صفحة 162). وكانت مهنة الصرافة تحيطها بعض المخاطر فقد روى الجبرتي أنه تم في السادس من شهر ربيع الثاني 1229هـ/1814م اعتقال بعض اليهود الذين كانوا يقومون بإمداد دارسك النقود بالفضة أو الذهب حتى يقوموا بتزويد هذه الدار يوميا بعدد معين من العملات، وكمية من النحاس الذي كان من الممكن عن طريق صهره إنتاج العملات (الجبرتي، 2002، صفحة 322).

وكانت العملات السائدة في تلك الفترة ذهبية وفضية: "وكانت السياسة النقدية تتسم بالازدواجية. فقد كان يتم استخدام العملات الأوروبية في حركة التجارة الدولية، وكان يتم سكها من مواد منتقاة ذات قيمة بالغة. وفي المقابل كان يتم استخدام

العملات المحلية أو العثمانية في التجارة المحلية، وكانت قيمتها أقل من قيمة العملات الأخرى، ومن ثم فقد كانت أكثر عرضة من غيرها للتقلبات... وفي المقابل كان للصيارفة الأرمن واليهود خبرة ضخمة تؤهلهم لتحديد قيمة العملة الفرنسية في مقابل العملة البريطانية وسائر عملات الذهب والفضة التي كانت قيد الاستخدام آنذاك في مصر" (سطمبولي، 2000، صفحة 161).

بالإضافة إلى أن بعض الصيارفة اليهود: "يأخذ الأتربة الموجودة عند الصاغة إلى ورشة سك النقود ويستخرج منها ذهباً بإحراقها في فرن".

وقد أضاف الصيارفة إلى مرضه، متاعب أخرى من أهمها التلاعب بالعملة وترويج العملات المزورة، مما أثر على العملة المصرية في وقت كانت تحتاج فيه إلى الثبات والاستقرار، فعلى الرغم من تعليمات محمد علي المشددة تجاه وقف الارتفاع في أسعار العملات: "أخذت أثمان المسكوكات تزداد اثنين في المائة، وفي بعض الأحيان خمسة في المائة نظراً لقلّة النقود أو كثرتها وذلك بخداع صيارفة المحروسة والإسكندرية، وإنما يمكن منع المحذورات التي تحدث... بإنشاء بنك... بالإسكندرية لهذا الغرض" (الجميعة، 2003، الصفحات 82,69).

ولم يكن محمد علي يعتمد على الأجانب إلا وهو يقظ، ولم يقتض من صيارفة خارج مصر، وكان واعياً تماماً بأن الاستدانة من تجار أو ممولين خارج مصر هي بداية طريق تحكم هؤلاء الممولين وساساتهم في مصر، وبالتالي تقضى هذه الديون على طموحاته وأحلامه في تأسيس دولة عصرية قوية، فكان يعتمد في قروضه على الصيارفة الأرمن واليونانيين واليهود، وخصوصاً أن بعض الصيارفة يعملون بالتجارة أيضاً، ويمتلكون البنوك التي تمول تجارتهم (الشربيني، 1995، صفحة 167).

وفي سنة 1826م أنشئت في القاهرة محكمة تجارية منحها الوالي حق الفصل في جميع المنازعات التجارية بين الدّميّين أنفسهم، وتبحث المحكمة جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها حتى حسابات المدينين للحكومة، أما أعضاء المحكمة فيختارون من بين أفراد الشعوب المختلفة التي استقر بها المقام في مصر، فهناك تاجران من الأتراك وثلاثة من المصريين، واثنان من المغاربة، واثنان من البفانتين واثنان من اليونانيين واثنان من الأرمن، واثنان من اليهود ويرأس الجميع تاجر تركي، وتعد المحكمة

جلساتها ثلاث مرات في الأسبوع لإنجاز أعمالها وللرئيس الحق في أن يقبض على المدين المفلس، ويلقى به في غيابة السجن، وليس من شك في أن الحكم كثيرا ما يؤثر فيه تدخل الموسرين وذوى النفوذ، كما أن مطالب الفقراء لا تلقى ما تستحقه من العناية لأن الرشوة كانت لها أثار سيئة، وفي الإسكندرية محكمة تشبه هذه المحكمة (محمود ص..، 1969، صفحة 72).

حتى أنه أثناء تجهيزه لحملاته على الشام في الثلاثينات، عرض عليه آل روتشيلد قرضا قيمته أربعة ملايين جنيه، وعرض عليه صيارفة آخرون تمويل هذه الحملات فرفض (الإمام، 1999، صفحة 43)، لأن شروطها كانت مجحفة وظالمة وفيها استغلال سيء للظروف (ريفلين، 1968، صفحة 193).

فوافق محمد علي على اقتراح (ربما يكون اقتراح مونتفيوري) بإنشاء بنك في الإسكندرية، وله فرع في القاهرة، ويقضى على هذه الألاعيب، وقد تأسس بنك الإسكندرية في 27 جانفي 1843م. برأسمال قدره 700.000 ريال، كان نصيب محمد علي في هذا البنك 400.000 ريال والباقي ساهم به باستريه (Pastré) التاجر الفرنسي، وتوسيعه التاجر اليوناني، ولكن البنك لم يستمر لأكثر من عامين، لسوء إدارة مديره الأرمني (الإمام، 1999، صفحة 113).

وكانت حركة التجارة الدولية منحصرة في أيدي الأوروبيين الذين احتكروا العمل في هذا المجال بفضل ما كان لهم من علاقات مع بلدانهم الأصلية، كما احتكروا حركة التجارة البحرية، وكانت للأوروبيين صلات مباشرة بالتجار المسلمين، ومع هذا لعب اليهود بفضل معرفتهم للغات الأجنبية دور الوسطاء، وتجنب مسلمو مصر خلال هذه الفترة مغادرة بلدانهم وهذا على خلاف اليهود الذين حرصوا دائما على استغلال علاقاتهم الوطيدة بالطوائف اليهودية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وخارجه، واشتغل أصحاب رؤوس الأموال من اليهود، وهؤلاء الذين تجاهلوا مخاطر السفر في رحلات طويلة بتجارة التوابل والبن والسكر والمجوهرات والمعادن الثمينة وغيرها (سطمبولي، 2000، صفحة 163).

وحرص القناصل على الاعتماد على المتعلمين من اليهود في مجال الترجمة، ولعب المترجمون اليهود دورا بالغ الأهمية فكانوا يتحدثون نيابة عن القناصل الأجانب، وكانوا

يتفاوضون مع موظفي الجمارك الذين كان بعضهم من اليهود، وكان لكبير المترجمين اليهود نفوذ كبير، إذ كان يشارك في كل عمليات التجارة الدولية (سطمبولي، 2000، صفحة 163).

والجدير بالذكر أن الكثير من اليهود الجليل وصفد هاجروا إلى مصر أثناء الحرب السورية الأولى، بعد مهاجمة الأهالي لهم أثناء دخول جيش إبراهيم باشا فلسطين، وأنشئوا محلات تجارية ومصارف لتمويل التجارة بين مصر والشام (كمال، 1999، صفحة 37).

كما عملت هذه العائلات إلى جانب الأرمن ومسيحي الشام، في تجارة الاستيراد والتصدير، فكانت تأتي بالمنتجات الأوروبية إلى مصر، وتقوم بتصدير المحاصيل الزراعية والأقطان إلى أوروبا (Kramer, 1989, pp. 43,44). ولقد كانت التجارة الخارجية هي المجال الوحيد الذي نشط فيه اليهود وغيرهم من الأجانب، ويرجع السبب في ذلك إلى عاملين، أولهما: صدور فرمان من الحكومة العثمانية عام 1820م يقضى بوجوب تطبيق المعاهدات الدولية مع الدولة العثمانية، وهذه المعاهدات تنص على حق الأجانب في استيراد من جميع أنحاء الدولة العثمانية مقابل رسم 3 %، وثانيها: أن محمد علي كان في حاجة إلى معونة هؤلاء التجار في تصدير محاصيله الزراعية إلى الأسواق الأوروبية بعد أن فشل في محاولاته لبيعها للمستهلكين داخل الدول الأوروبية نفسها، ولهذا سنجد أن معظم التجار اليهود الذين اشتغلوا بالتجارة كانوا من الأجانب الذين يحملون جنسيات أجنبية (الحته، 1958م، الصفحات 317، 318).

الجميع يعامل الطائفة اليهودية باحتقار بالغ، ولكن في عهد محمد علي كانوا يعاملون بشيء من التسامح مما ساعد على تحسين أحوالهم، وكانت الحكومة المصرية تعمل على حمايتهم أكثر من أي دولة أخرى في الشرق، وقد تمكن بعضهم من تحقيق بعض النجاح في الأعمال المصرفية وتجارة الجملة، ولكن الغالبية العظمى منهم كانوا يشتغلون في وظائف صغيرة، كوظيفة الصراف أو صغار الموظفين في الحكومة والمحلات التجارية، أو كصناع في بعض الصناعات البدوية البسيطة (محمود ص، 1969، الصفحات 62، 63).

2.2 الطبقات والتنظيم في النشاط الاقتصادي:

انقسم اليهود من حيث النشاط الاقتصادي إلى ثلاث طبقات: الأولى: وهي البارزة وضيئة بالنسبة لإجمالي أعداد اليهود في مصر، والوسطى: من المهنيين، والوكلاء التجاريين والسماسرة، وأصحاب المحلات والموظفين، والثالثة: تتكون من التجار المتجولين وباعة الأطعمة، والفاكهة والخضروات والخردوات وباعة اليانصيب (Kramer, 1989, p. 46). وقد انحصرت الصرافة بالنسبة في الطبقتين الأولى والثانية، واشتهرتا بالتجارة في المعاملات المالية وإقراض الأموال بالربا، وتجارة الذهب والفضة المسروقين (Landau, 1969, p. 10.9).

إن التنظيم في النشاط الاقتصادي أخذ سمات النشاط الاقتصادي للجماعات اليهودية ليس في مصر فقط، وإنما في جميع أنحاء العالم. والدليل على هذا التنظيم أن الجماعات اليهودية في مصر كانت تنقسم من حيث النظام الاقتصادي إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: هي تجمع الاسكندرية وقد أنشئ هذا التجمع في سنة 1840م، وكانت صلته وثيقة ببريطانيا، وكانت لعائلة موصيري نفوذها في هذا التجمع.

المجموعة الثانية: وهي متمثلة في تجمع القاهرة، وقد طالب هذا بدوره أيضا في الحماية البريطانية سنة 1844م وكانت لعائلة قطاوى نفوذها هي الأخرى في تجمع القاهرة (حسني، 1993، صفحة 20).

كانت أكثر العائلات اليهودية شهرة الموجودة في مصر في عصر محمد علي هي: موصيري (Mosseri)، ورولو (Rolo)، وعاداه (Adda)، وقطاوى (Cattaoui)، وميرس (Mires)، وحيفس (Hefez)، وسوارس (Suares)، ومنشه (Menasce)، وحزان (Hazan)، وشمعون (Shimon)، وأجيون (Agion)، وتيلخا (Tilches)، وروسي (Rossi)، ونجار (Najar)، وفرنسيس (Francis)، وعملت بعض هذه العائلات في استيراد المنتجات المعروفة ببضائع مانشستر إلى مصر، وتصدير المحاصيل الزراعية والقطن إلى أوروبا (Kramer, 1989, pp. 43,44).

ومن أبرز هذه العائلات، عائلة تيلخا، التي يرجع تواجدها في مصر إلى القرن السادس عشر، وكانت من العائلات اليهودية المعروفة في زمن الحملة الفرنسية وفي عصر محمد علي، لأنها كانت من صفوة اليهود بالإسكندرية، ومن الصفوة أيضا في

الجالية الإيطالية. تخصصوا في التجارة الإيطالية حتى القرن الثامن عشر، الذين تحولوا في بداياتهم إلى النشاط البنكي. وفي عصر محمد علي تولوا استيراد الذهب والفضة ولزوم زينة الملابس العسكرية، وعملوا في تجارة الغلال وخاصة القمح، ثم توسعوا إلى زراعة القطن وحلجه. وعائلة منشه، من العائلات التي طردت من الأندلس، وعبرت إلى المغرب، ثم انتقلت إلى فلسطين، ومنها إلى مصر في القرن الثامن عشر. ومن أبرز أبنائها يعقوب دي منشه (القاهرة 1807 - الإسكندرية 1887م)، الذي بدأ حياته صرافا داخل حارة اليهود بالقاهرة، ثم عمل صرافا في مديرية الجيزة (Kramer, 1989, pp. 79,76).

وارتبطت عائلة أجيون بتجارة القطن، وبنوك تمويل هذه التجارة، واقتناء الأراضي لزراعة القطن وتصديره إلى مصانع أوروبا. وعائلة ميرس التي مارست النشاط البنكي (مكاربوس، 1994، صفحة 748). ويبدو أنها كانت من أدنى طبقة الصفوة، أو إن أعداد الذكور بها قليلة. وأما عائلات الطبقة الثالثة الدنيا فهم المتخصصون في الذهب المسروق، من أمثال عائلات الأشقر، وجاد الله، والششنجي، وبهنس، والحكيم، وجربوع، وسعد، وكانت معظم تجارتها في شراء الذهب المسروق وإعادة تصنيعه (Kramer, 1989, p. 79).

3.2 الجزية في فترة محمد علي:

يبدو أنه رغم عزوف اليهود عن التزام المقاطعات الريفية، إلا أننا نلاحظ إسهاما ملحوظا لهم في مجال الالتزام بالمقاطعات الحضرية، والمفلة للنظر أن ضريبة الجزية التي تخضع لنصوص القرآن الكريم والشريعة، كان لليهود أكبر مساهمة في جبايتها، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الإدارة العثمانية كان همها الأكبر هو ضمان جباية جوالى اليهود والنصارى بغض النظر عن ديانة أو مكانة الملتزم.

وتجدر الإشارة إلى أن دخول اليهود لميدان التزام مقاطعات جباية الجزية، كان بدايات القرن السابع عشر، وأول من التزم من اليهود حق بداية الجزية هما: المعلم أرسلان بن حاييم اليهودي والمعلم سعدية اليهودي، اللذان التزما سويا تحصل مال الجوالى بالوجه البحري والقبلي لعام 1016هـ/1607م، ومنذ ذلك العام تدفقت إسهامات اليهود في التزام جوالى اليهود والنصارى (محمود أ، 2008، صفحة 32).

ومن الملاحظ أن اليهود قد سيطروا على التزامات مقاطعات الجوالى في مدن الثغور المصرية، إذ نجد سيطرتهم على مقاطعات الإسكندرية ورشيد منذ وقت مبكر، فالتزم المعلم أصلان بن سعدية اليهودي الريان مقاطعة جوالى دمياط والبرنس منذ عام 1020هـ/1611م، وظل مسيطرا على المقاطعة حتى عام 1027هـ/1617م، واستمر اليهود في التزامهم لمقاطعة جوالى اليهود والنصارى حتى نهاية القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر، كما سيطروا أيضا على مقاطعة جوالى الإسكندرية ورشيد، ولعل أبرز التزام هذه المقاطعة المعلم أصلان بن سعدية اليهودي، كما سيطر اليهود على مقاطعة جوالى الأغراب من النصارى واليهود الواردين عن الثغور المصرية، وذلك نظرا لزيادة وجود التجار الأجانب الواردين على مدن الثغور (محمود أ.، 2008، صفحة 33).

استطاع اليهود على أية حال الإسهام بشكل كبير في التزامات مقاطعات جوالى النصارى واليهود المقيمين والمتوطنين بالإسكندرية ورشيد ودمياط والبرنس، وبالتالي لم يفسح المجال أمام فئات أخرى من الملتزمين من غير اليهود.

الواقع أنه على الرغم من أن كل فرمانات الإصلاحات السابقة (1734م، 1740م، 1742م، 1760م، 1765م، 1769م، 1774م، 1794م، 1795م، 1812م، 1813م، 1808م، 1826م، 1827م) المتعلقة بجباية الجزية حيث كانت جبايتها تحت إشراف الدولة العثمانية، وكانت تشير الى ثبات إيرادات الجزية بل زيادات إضافية من أجل إيرادات الجزية لعدم استقرار أسعار صرف العملات المتداولة في ولايات العثمانية أو لتوفير نفقات أكثر لعساكر الجهادية في حروب الدولة العثمانية في الشام والجزيرة العربية، لتفي بما هو مطلوب منها، سواء للوظائف والنفقات أو ما يرسل للخزينة السلطانية، إلا أن هذا الإصلاح كان في مجمله في صالح أهل الذمة (محمود أ.، 2008، الصفحات 108,76)، ولعل أهم ما تضمنه هذا الإصلاح سنة 1836م ما يلي:

أولا: تضمن فرمان إحالة جباية الجزية من النصارى واليهود في مصر إلى عهدة محمد علي باشا ليكون أمر جبايتها تحت إشرافه، وتضمن أيضا فرمان هذا الإصلاح مراعاة العدل في التعامل مع أهل الذمة فيما يتعلق بجباية الجزية مشيرا إلى إلغاء كل فرمانات السابقة الخاصة بفرض مضافات الزيادة حيث نص فرمان على: "وفصلنا في أوامرنا الشريفة التي أصدرناها ووزعناها في السنين السابقة في صدد جباية أموال

الجزية ووقاية فقراء الرعايا الذين هم ودائع الله تعالى وحمايتهم من المظالم والاعتداءات ووضعنا لذلك أصولاً جديدة مستحسنة"، وهذا يوضح أن هذا الإصلاح جاء في الأساس لصالح اليهود والنصارى (محمود أ.، 2008، صفحة 109).

ثانياً: طبقاً لهذا الفرمان تم إلغاء نظام جباية الجزية في قلم واحد وألغى إحالتها إلى الملتزمين، وتم توزيعها على السناجق والقضاة، وتم إحالتها إلى ولاية تلك الجهات ومتسلميها وحكامها، ولعل السبب هنا يكمن في تحقيق هدفين: أولهما: عدم إتاحة الفرصة للملتزمين لظلم اليهود والنصارى، ولضمان جباية الإيرادات كاملة بلا نقص على أن يتم أمر الجباية بالمحكمة أو بمكان آخر يتم اختياره باتفاق الجميع، وثانيهما: أن يكون ميعاد جباية الجزية يومين في الأسبوع، وتتم الجباية بحضور قاضي البلد، والحاكم القائم بضبط البلد، أو مندوب عن كل واحد منهم، ويحضر عن كل طائفة من طوائف أهل الذمة رؤسائهم.

ثالثهما: ويتضمن هذا الفرمان تنزيل ملحوظ في القيمة النقدية للجزية، إذ أن القيمة النقدية للجزية قد صار تخفيضها بما يقترب من النصف، مقارنة في السنوات السابقة (محمود أ.، 2008، صفحة 110).

يبدو أن فرمان إصلاح الجزية لعام 1839م جاء مكملًا لفرمان إصلاح عام 1836م، على أن هذا الإصلاح تضمن بعض المبادئ التي من شأنها مراعاة العدل في معاملة اليهود والنصارى (أهل الذمة) عند جباية ضريبة الجزية مثل عدم فرض القائمين على جباية الجزية لأية رسوم وعوائد باسم ضيافة أو شيء من هذا القبيل، ومنع تجول الحراس في المراكز والقرى أثناء عملية الجباية، وفي حالة ما إذا حدث هذا فعلى رؤساء الطائفة اليهودية والمسيحية تقديم دعوى للباب العالي بشأن ذلك (محمود أ.، 2008، صفحة 111).

كانت الآثار الاقتصادية هي أولى نتائج جباة الجزية على اليهود، حيث استخدم محصلوا الجزية كل وسائل التحايل، بهدف تحصيل الأموال، متجاهلين في ذلك ما ينتج عن تحايلهم من أعباء على اليهود، وبالإضافة إلى القيمة الأساسية للجزية فرض على الموتى من اليهود عشر الدية، فإذا مات أو قتل أحد من اليهود، أجبر على دفع عشر الدية، وكان هذا المضاف عبارة عن عشر دية عن الغريق والحريق والرديم، بل قام جباة

الجزية أحيانا استخدام الصوباشي وأعوانه لاستخلاص هذه المضافات من اليهود (شومان، 2000، صفحة 125).

تعرض اليهود لهذه الأزمة بخروج الحملة الفرنسية، نظرا لانضمام المعلم يعقوب أو الجنرال يعقوب كما أطلق عليه الفرنسيون إلى قوات الحملة هو ومجموعته، وظهروا أمام المسلمين المصريين بأنهم تعاونوا مع الفرنسيين ضد المسلمين، وبعد خروج الفرنسيين مباشرة لم يمهلمهم المسلمين ودخلوا بيوت اليهود وقتلوا منهم الكثير ونهبوا أموالهم (المصري، 1992، صفحة 201)، مما دفع بالعثمانيين إلى كتابة فرمانات باللغة العربية بالكف عن أذية اليهود، وعدم التعرض لهم وبأن السبب في تعاونهم مع الفرنسيين إنما يرجع إلى رغبتهم في صيانة عرضهم (الجبرتي، 2002، صفحة 225).

وعلى الرغم مما تعرض له اليهود من المعاناة الشديدة نتيجة هذه الأزمة، إلا أن الدولة العثمانية اشترطت عليهم دفع الجزية المقررة عليهم مقابل تمنحهم الأمان في خلال الأربعة سنوات التي وجدت فيها الحملة الفرنسية، وذلك نظرا لإلغائها من قبل نابليون بونابرت، ويذكر ذلك الجبرتي في معرض حديثه عن أحداث يوم الاثنين 14 ربيع الثاني عام 1216هـ بقوله: "وفيه نوذي على اليهود والنصارى بالأمن والأمان، وأن المطلوب منهم جزية أربعة سنوات" (الجبرتي، 2002، صفحة 310).

في حقيقة الأمر سعى يهود مصر في العصر العثماني إلى الحصول على حماية الدول الأوروبية المتمتعة بالامتيازات الممنوحة للرعايا الأجانب، ويذكر المؤرخ اليهودي يعقوب لاندوا عن رغبة يهود مصر في طلب الحماية الأجنبية بقوله: "وعلى هذا النحو كان من الأفضل بالنسبة للمرء أن يكون أجنبيا في مصر حتى يتمتع بالإعفاء من الضرائب" (سطمبولي، 2000، صفحة 172) ويقصد هنا ضريبة الجزية.

وفي الثالث والعشرين من شهر محرم 1249هـ/ 1833م أثار ما يفعله بعض اليهود بشأن لجوئهم للقناصل وطلب الحماية ومساندة القناصل الأجانب لهم دهشة محمد علي باشا، مما دفعه إلى أن يرسل محافظ دمياط بتحصيل الجزية منهم، ولا يلتفت إلى اعتراض القناصل، نظرا لمساندتهم لمن يدعون الحماية بهدف التهرب من أداء ما عليهم، وفي التاريخ نفسه أرسل ديوان المعية إلى بوغوص بك للاستفهام عما تم من مسألة تحصيل الجزية ممن يدعون الحماية الأجنبية (محمود أ.، 2008، صفحة 141).

4.2 المعفون من الجزية بين الشريعة الإسلامية والقوانين العثمانية:

فرضت الجزية على اليهود والنصارى (أهل الذمة) القادرين على حمل السلاح، مقابل حمايتهم من قبل المسلمين وعد اشتراكهم في الحروب التي يخوضها المسلمون، وبذلك اعتبرت القيمة النقدية للجزية كبديل نقدي، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الدولة العثمانية استطاعت تطبيق بعض نصوص الشريعة فيما يتعلق بهذا الشأن، بإعفاءها لبعض الفئات من أهل الذمة من أداء هذه الضريبة (محمود أ.، 2008، صفحة 142).

كانت الإعفاءات الأصلية هي تلك الإعفاءات التي لها سند ومرجعية فقهية، ولم تستطيع الدولة العثمانية الخروج عنها، بل قامت بتطبيق كل هذه الأسانيد الفقهية في إطار نصوص المذهب الحنفي، وهذه الإعفاءات كالتالي:

- النساء والأطفال والشيخوخ:

نظرا لأن القاعدة التي فرضت على أساسها الجزية تقضى بأن القادرين على حمل السلاح من أهل الذمة (اليهود والنصارى) يجب عليهم أداء الجزية، لذلك كان النساء والشيخوخ والأطفال معفيين من أدائها (الهواري، 1986، صفحة 331). وكان يتم إعفاء الأطفال من ضريبة الجوالى حتى سن 11 عاما، وتم تقدير سن الأطفال في غياب المواليدين في الدولة العثمانية عن طريق قياس قامتهم، حيث يحتفظ المحصل بحبل صغير طوله تقديريا هو طول الطفل الذي لم يتجاوز الثانية عشر من عمره، ومن تتجاوز قامته طول هذا الحبل، يدخل في عداد الممولين، واستمر هذا النظام قائما حتى عصر محمد علي (محمود أ.، 2008، الصفحات 142,143).

- البطارقة والرهبان والأساقفة والحاخام:

تطبيقا لعهد الذمة الذي أعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم لأهل الذمة جميعا، تم إعفاء البطارقة والحاخامات والرهبان والأساقفة والقساوسة من أداء ضريبة الجزية.

وتطبيقا لنصوص الشريعة والأسانيد الفقهية، أعفت الدولة العثمانية رجال الدين اليهودي والمسيحي في مصر من أداء الجزية، واستمر هذا النظام قائما حتى عصر محمد علي (محمود أ.، 2008، صفحة 144).

الخاتمة:

خلاصة القول، فإنه على ضوء ما أوردناه في ثنايا هذا البحث يمكننا أن نلخص ما وصلنا إليه من نتائج فيما يلي:

إن اليهود في مصر لم يكن لهم دور سياسي مباشر، بالمعنى المتعارف عليه، بل دورهم السياسي كان عن طريق غير مباشر، بمعنى أنهم لم يكونوا أصحاب قرار، بل منفذي مخططات السياسة الغربية على فلسطين، بتسخير اليهود وبنوكهم لإغراق الحكام بالقروض والديون لإفلاس مصر، ولإيجاد ذريعة لاحتلال والتحكم فيها، وزرع اليهود في فلسطين كعميل مخلص وطابور خامس للسياسة الغربية، وترويج الفكر العلماني في مصر والشام وباقي المنطقة.

وقد تميز الحكم المصري (محمد علي) بتسامحه مع أهل الذمة ومنهم اليهود الذين تمتعوا بالانتعاش في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادي. حيث أصبحوا عنصراً هاماً في تصريف أمور البلاد، وقد استغل بعض اليهود مناصبهم العليا في الجهاز المالي والجمركي والإداري، حيث تمكنوا خلال سيطرتهم على هذه الأجهزة وبالوسائل غير المشروعة من نهب أموال الدولة، والتزيف والغش في العملات الذهبية والفضية وتكوين ثروات طائلة.

إن اليهود في مصر كانوا يمثلون جزءاً من المجتمع المصري ارتبط به ارتباطاً عضوياً، فقد ساهم اليهود في أحداث تلك الفترة وتأثروا بها، وخضعوا لنفس الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي خضع لها هذا المجتمع.

وأخيراً فإن مصر، وعلى مدى تاريخها المديد، قد احتضنت الأديان السماوية كلها، وكانت الملجأ والملاذ لمعتنقيها جميعاً، وضربت المثل الأعلى في السماحة والارتفاع فوق كل خلاف.

- قائمة المصادر والمراجع:

- الأيوبي إلياس. (1923). محمد علي سيرته وأعماله وآثاره. مصر: بنشر إدارة الهلال
- ثابت كريم. (1890). محمد علي. مصر: مطبعة المعارف
- الجبرتي عبد الرحمن. (2002). عجائب الآثار في التراجم والأخبار. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحمن عبد الرحيم. ج5. مصر: مكتبة الأسرة .
- الجمعي عبد المنعم إبراهيم. (2003). عصر محمد علي - دراسة وثائقية. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الحته أحمد أحمد. (1958). تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر. ط3. مصر: مكتبة النهضة المصرية.
- حسني سعيدة محمد. (1993). اليهود في مصر من 1882-1948. تقديم يونان لبيب رزق. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- رفعت الإمام محمد. (1999). تاريخ الجالية الأرمنية في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ريفلين هيلين آن. (1968). الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني. القاهرة: مكتبة التاريخ العربي الحديث، دار المعارف.
- سرجيو ديلا بيرجولا. (2000). السكان اليهود خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. من كتاب تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (1517-1914م). للاندوا يعقوب. ترجمة جمال الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد، تقديم محمد خليفة حسن. مصر: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.
- السكري رفيق. (1985). السانسيمونيون كرواد لعصر النهضة في مصر، من الفكر العربي. مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العددان 39، 40. السنة السادسة. بيروت: مطابع شركة تكنوبرس الحديثة.

- سلمون سطمبولي. (2000). أنشطة يهود مصر الاقتصادية. من كتاب تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (1517-1914م). للانداء يعقوب. ترجمة جمال الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد، تقديم محمد خليفة حسن. مصر: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.
- سوليه روبير. (1999). مصر ولع فرنسي. ترجمة لطيف فرج. مصر: مكتبة الأسرة.
- الشربيني أحمد. (1995). تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية 1840-1914. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شكري محمد فؤاد وآخرون. (1948). بناء دولة مصر محمد علي (السياسة الداخلية). ط1. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، دار الفكر العربي.
- شلش علي. (1986). اليهود والماسون في مصر، دراسة تاريخية. ط1. الزهراء للإعلام العربي.
- شومان محسن علي. (2000). اليهود في مصر العثمانية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- صالح رمضان محمود. (1969). الجاليات الأجنبية في مصر في القرن التاسع عشر (1801-1882). رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة: كلية الآداب.
- عشري نصار سهام عبد الرزاق، صحافة اليهود الفرنسية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1986م،
- عمر عمر عبد العزيز. (2000). تاريخ المشرق العربي (1516-1922). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- كمال أنيس مصطفى. (1998). اليهود في الاقتصاد المصري. عدد 1518. مصر: الأهرام الاقتصادية.
- كيوان مأمون. (1996). اليهود في الشرق الأوسط (الخروج الأخير من الجيتو الجديد). ط1. الأردن: الأهلية للنشر.

- محمود أمين عبد الله. (1984). مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. سلسلة عالم المعرفة، رقم 74. الكويت: مطابع الرسالة.
- محمود أيمن أحمد محمد. (2008). الجزية في مصر (1713-1856). رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة: كلية الآداب.
- محمود سعيد عبد الظاهر. (2000). يهود مصر دراسة في الموقف السياسي 1897-1948. مراجع وتقديم محمد خليفة حسن. سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية. العدد 17، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية.
- محمود صالح رمضان. (1969). الجاليات الأجنبية في مصر في القرن التاسع عشر (1801 - 1882). رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة. كلية الآداب.
- المسيرى عبد الوهاب. (1998). اليد الخفية، دراسة في الحركات اليهودية الهدامة والسرية. ط 1. دار الشروق.
- المصري ايريس حبيب. (1992). قصة الكنيسة القبطية من سنة 1517-1870. ج 4. الاسكندرية: مكتبة كنيسة مارجرجس.
- مصطفى أبو حاكم أحمد. (1954). دراسة علاقة فلسطين بمشروعات محمد علي وإبراهيم باشا. مصر: رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.
- مصطفى كمال أنس. (1999). الرأسمالية اليهودية في مصر. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات.
- مكاريوس شاهين بك. (1994). أربعة كتب في الماسونية، تاريخ الاسرائيليين. ط 1. مصر: مكتبة مذبولى.
- نصار سهام عبد الرزاق عشري. (1986). صحافة اليهود الفرنسية في مصر. رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة: كلية الإعلام.
- الهوارى عبد السميع سالم. (1986). لغة الإدارة في صدرالإسلام. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- Edward William Lane, (1978). An Account of the Manners and Customs of Modern Egyptians, Written in Egypt During the years 1833-1835, Cairo, Egypt, Livres de France.
- Fargeon Maurice, (1938). Les Juifs en Egypte (Depuis Les Origines Jusqu'à Ce Jour) Le Caire, Imprimerie Paul Barbey.
- Gudrun Kramer, (1989). The Jews in Modern Egypt 1914 – 1952, I.B.Tauris & Co. Ltd. Publishers, London, Printed in United States of America.
- Jacob M. Landau, (1969). " Jews in Nineteenth – Century Egypt " New York University, Studies in Near Eastern Civilization, Number 2.
- Taragan Bension, (1932). Les Communautés Israelites D'Alexandrie, Aperçu Historique, Depuis les temps de ptolémées jusqu'à nos jours, Alexandrie, Les Editions Juives d'Egypte.

